عن أصله ولم يكن اسماً استحق البناء ثم أعرب بالشبه ومنع التنوين والجر فإذا خرج الاسم عن أصله بعلتين أو ما يقوم مقامهما جعل كالفعل في عدم التنوين والخفض لا غير من حيث كان اسماً كما ذكرنا[1].

باب أفعل إذا كان اسماً وما أشبه الأفعال من الأسماء:

افعل في هذا الباب اسم[2] غير صفة فلذلك انصرف في النكرة لأنه لا علة فيه إلا وزن الفعل وهذا البناء يكون في الأسماء والأفعال وهو غالب على الفعل ولذلك لم يصرف في التعريف فإن سميت بفعل على هذا البناء كان أحرى إلا ينصرف في التعريف أيضاً وكذلك إذا سميت باسم فيه زيادة مختصة بالفعل حملته على الفعل وان سميت بذلك الفعل نفسه فاقصى أمره أن يكون غير مصروف كالاسم الذي حمل عليه.

وجعل اليعمل[3] واليرمح[4] اسمين حيث استعملتهما العرب غير تابعين.

---

(1) قال ابن الخشاب: ولما حذفت حركة الجر فيه ـ أعني ما لا ينصرف من الأسماء ـ عاقبتها حركة النصب فدلت على ما كانت تدل عليه، إذ لا بد لعامل الجر من تأثير يؤثره وهو الإعراب إذ الاسم ـ وهو معمول الجار ـ معرب، فإن أمن دخول التنوين عليه ولحاقه الاسم عاد الجروجري عامله على أصله في تأثيره الخاص به لأن الجر انحذف تبعاً للتنوين ولا تنوين مع الألف واللام والإضافة، فثبت الجر فيهما.

انظر المرتجل لابن الخشاب تحقيق علي حيدر ص 72/71

(2) ما جاء من الأسماء على أفعل أو يفعل أو تفعل أو فعل يفعل وانضم معه سبب من الأسباب التي ذكرنا لم ينصرف.

الأصول لابن السراج 81/2

(3) قولهم جمل يعمل وناقة يعملة، يريدون به كثرة العمل والقوة عليه فإنها مصروفة في النكرة تقول: مررت بجمل يعمل وإنما نونت وإن كانت صفة لأنها ليست من أسماء الفاعلين، لا تقول عمل الرجل فهو يعمل إنما تقول عمل الرجل فهو عامل فإذا أردت كثرة العمل قلت عمال وعمول ومعمال ومعملٍ وعمل فليس يعمل من أسماء الفاعلين إنما هو مخصوص به الإبل وإذا سميت رجلاً «يعمل» لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة، تقول مررت بيعمل ويعمل آخر وكذلك «يعمر» اسم رجل.

(4) إذا سميت به رجلاً لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة. =